تقديم

كارلوس لوبيز
السكرتير التنفيذي
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الخاصة بإفريقيا

لقد تغيرت حكاية الاقتصاد الكوني كثيرًا حتى أصبح من المثير للسخرية التمييز بين الاقتصاد الدولي واقتصاد التنمية، وبالرغم من تمسك العديد من الجامعات بأنماطها القديمة، فإن مدلولات هذا التغيير أصبحت من الضخامة، بحيث إنَّ محاولة فرض هيمنة وجهات النظر الخاصة بمجموعة من الدول على الفضاء الكوني قد أصبحت غير ذات صلة؛ لقد أدى ظهور الصين بوصفها قوة اقتصادية عملاقة إلى تغيير كامل في المفاهيم، والمشهد اليوم ينطوي على لاعبين جدد كثيرين من المنطقة التي تصنف تقليديًّا بالجنوب العالمي، وهذا يشير بوضوح إلى الفرق بينها وبين التسمية السابقة.

إنَّ التوزيع الجديد للثروة والقوة يعترف به الجميع، وتأسيس مجموعة العشرين في أعقاب الأزمة المالية العالمية بين عامي 2008 و 2009م، يعدُّ

مؤشـرًا واضحًا على الحاجة إلى إجراء مراجعة، وتوسـيع، وتشجيع تأسيس إدارة اقتصادية جديدة للشـؤون الكونية، إضافة إلى أن مجموعة العشـرين تشـكل نموذجًا يرتكز إلى مبدأ حجم الناتج القومي الإجمالي (وإن كان مع تعديلات مناسبة)، وهو مبدأ قد يواجه بالاعتراض، بل يُعترض عليه فعلًا، ولكنه- بالرغم من ذلك- يعكس التغير إزاء الحقائق الجديدة.

جـاءت الدعـوة ذاتهـا بخصوص إدارة مؤسسـات بريتـون وودز، ولكـن بتغيـير أكـثر تواضعًـا؛ فالأمـر الـذي لا يمكـن نكرانه هـو أن تأثير الجنوب العالمي آخذ في الازدياد، بالإضافة إلى أن تأسيس رابطة بريكس ومصرف البنية التحتية الحديثة الصيني تُعدُّ أيضًا أحداثًا مهمة.

زادت صـادرات العـالم التجاريـة أكـثر مـن ثلاثـة أضعـاف في العقدين الماضيـين؛ فقـد بلغـت (18) تريليـون دولار في عـام 2012م، وكان ربـع هذه الصـادرات قـد جرى تبادله بـين الدول النامية -أو ما يسـمى تجارة جنوب الجنـوب- التـي وصلت إلى رقم قياسـي مقـداره (4,7) تريليون دولار، تبعًا لمؤتمـر الأمـم المتحـدة حول التجـارة والتنميـة (أنكتـاد). في عـام 1995م، تبادلـت الاقتصـادات الناميـة (42) بالمئـة مـن صادراتها بـين بعضها، وفي عـام 2013م، بلغ التبادل التجاري بينهـا (57) بالمئة، وتبعًا لصندوق النقد الـدولي، تمثـل التجارة بين دول جنوب الجنـوب قرابة نصف إجمالي تجارة الصـين، وقرابـة (60) بالمئـة من مجموع إجمـالي تجارة الهنـد والبرازيل، والأهم من ذلك أنَّ تجارة جنوب الجنوب لأي من هذه الدول، ستستمر حتى تتخطى تجارتها مع بقية دول العالم، وعلى نحو مضطرد حتى عام 2050م، بحسب توقعات صندوق النقد الدولي.

تشكل إفريقيا مثالًا رئيسًا على هذا الاتجاه: إذ إنَّ إجمالي التجارة (بشقيها الصادرات والواردات) بين الدول الإفريقية ودول رابطة بريكس نمت بين عامي 2001 و2011م من (9, 22) مليار دولار إلى (9, 267) مليار دولار أمريكي، وبالرغم من أن شركاء التجارة التقليديين لإفريقيا؛ مثل أوروبا والولايات المتحدة لا يزالون مهمين بالنسبة إليها، فإنَّ البرازيل والهند والصين مجتمعة اشترت ربع صادرات إفريقيا في عام 2013م. تمثل الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا، حيث يتجاوز التبادل التجاري بينهما (5, 198) مليار دولار أمريكي، مقابل (8, 99) مليار دولار حجم التجارة بين إفريقيا والولايات المتحدة عام 2013م، وزد على ذلك أنَّ تجارة الهند مع إفريقيا تجاوزت (70) مليار دولار في عام 2013م.

حتى قبل بضع سنين، كانت البلدان النامية تمثل لاعبين متواضعين في ميدان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج (أف.دي.آي.)، أما اليوم وبالرغم من أن الموارد التقليدية للاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل الولايات المتحدة لاتزال تحتفظ بهيمنتها، فإنَّ بعض الدول النامية والدول الأعضاء في رابطة بريكس- خاصة الصين- انتقلت لتصبح مصدرًا كبيرًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج من الصين صفرًا بالفعل في الثمانينيات من القرن العشرين، إلا أنها وصلت إلى (74) مليار دولار أمريكي في عام 2011م، ما وضع الصين في مركز أكبر مستثمر في مجموعة بريكس.

من الصعب قياس حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا، غير أنها قدرت بقرابة (40) مليار دولار أمريكي في عام 2014م، وليست الصين وحدها توجه استثماراتها إلى إفريقيا: إذ إنَّ شركات هندية خاصة مثل

بهارتي إنتربرايز، إيسار، تاتا هي من بين الشركات الناشطة في هذا المجال. وفي عام 2010م، اشترت شركة بهارتي إيرتيل شبكة هاتف محمول تغطي كل القارة الإفريقية بمبلغ (10,7) مليار دولار أمريكي، فضلًا عن أن شركة النفط والغاز الطبيعي، وهي أكبر مستكشف للنفط في الهند، اشترت في عام 2013م حصة في حقل غاز بحري في موازامبيق بمبلغ (2,6) مليار دولار أمريكي.

لم يكن تنامي نفوذ الجنوب العالمي واضحًا في أي مجال كما كان في التجارة؛ إذ إنَّ الأنماط التجارية هي انعكاس للتحولات الكبيرة؛ مثل التغيرات السكانية والتكنولوجية والمناخية، لقد كانت الصلة بين التجارة والتحسن في النمو موضوعًا تناولته الأدبيات بصورة واسعة، ونما الإنتاج الاقتصادي العالمي منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية في عام 1995م من (29,9) مليار دولار إلى (74,9) مليار دولار في عام 2013م، وزاد في أثناء المدة نفسها حجم التجارة الدولية تسعة أضعاف، بحسب الأرقام التي نشرتها المنظمة، وقد وضِّح الربط بين تحرير التجارة والنمو في كثير من الدراسات، وحتى إن كان ثمة من يعترض على الأساس الدقيق لهذه الاستنتاجات، فإنه من السهل الاعتراف بأن بعض البلدان في الجنوب العالمي قد استفادت كثيرًا من اتساع الرقعة التجارية.

في ضوء ما قيل آنفًا، إنَّ ما يثير تفكير ياش تاندون هو الأشياء المفقودة التي لم تتحقق؛ الأشياء التي فقدت ولم توضَّح؛ القضايا الممكنة التي عُطِّلت بسبب العوائق، ولهذه الأسباب اختار التجارة بوصفها مدخلًا لتحوُّل بنيوي كبير في العلاقات الدولية؛ فهو يعتقد جازمًا بأننا نعيش في عهد الرأسمالية– الاستعمارية؛ وفي هذا العهد تتحول التجارة إلى حرب، ومفهوم الحرب

معقد بحد ذاته بحيث لا يمكن ربطه بصورة متلازمة بممارسة التجارة مثلًا. يُحفِّز تاندون النقاش حول التجارة باستخدام عبارات استفزازية ونارية، وحتى إن لم يكن القارئ على اتفاق معه، فإنه يجد حافزًا للانضمام إلى النقاش.

في بداية الأمر، على المرء أن يعرف من هو تاندون؛ في مراحل حياته جميعها كان مقاتلًا من أجل العدالة، وارتباطاته في إفريقيا معروفة جيدًا، بحيث تجعل منه مستشارًا موثوقًا للقادة و(مُفكِّرًا عضويًّا) لمنظمات المجتمع المدني. بالنظر إلى أنه واسع الاطلاع وناشط حتى النخاع، يظل تاندون قلقًا بوصفه شابًّا متمسكًا بقارته الإفريقية، وليس لديه مرجعيات مهنية تختلف عن مرجعياته السياسية، ناهيك عن أنَّه لم يخفِ يومًا مواقفه العقائدية، بل جعلها منطلقًا لمهاجمة المعتقدات الأخرى، وقد لا يحب أحدنا الكثير من مواقفه، ولا يتبناها، ولا حتى يستوعبها، لكن ولكونه شخصية يسهل التواصل معها، ومؤثرة فكريًّا، فلا تجد أحدًا يستطيع أن يتذرع بأن تاندون لم ينخرط بهذه المواقف، وهو لا يتمتع فقط بقدرته على الانخراط، ولكنه يجد فعليًّا متعة في بعض القضايا الجدلية التي تؤدي إلى فهم أعمق للأمور.

اختار تاندون التجارة بوصفها طرفًا مذنبًا يقف وراء الاغتراب الاقتصادي لإفريقيا الذي امتد لمدة من الوقت؛ لقد كان مدافعًا مثابرًا عن قضية اعتماد إفريقيا على نفسها؛لم يكن الرسام الساخر الذي ينادي بالحد الأدنى من الاعتماد على النفس، ولكنه كان يركز على الحاجة إلى استخدام الموارد والمقدرات الذاتية لتغيير واقع غير منصف، هنالك الكثير من الآمال –قد يسميها بعضهم الأحلام– في رواية تاندون، أنا متأكد بأنه لا يعبأ بذلك التوصيف؛ لأنه يعتقد بأن المدينة الفاضلة هي جزء من

الحاجة إلى التحرك، ولكن علينا أن نعترف بأن مواقفه مبنية على التحليل والدراسة، وإن كان لأحدنا الحرية في قبول هذه المواقف أو رفضها.

يولي تاندن الكثير من الأهمية لوجهة النظر التاريخية، صحيح أن النظر إلى الاقتصاد من خلال التاريخ هو أسلوب كاشف ويستحق الاهتمام، ويسمح بإجراء نقاش أكثر استنارة، وبطرح العلاقة المعقدة بين التجارة والأبعاد الأخرى المتأثرة بها وبأسلوب تعليمي في غالب الأحيان، يبرهن تاندون على وجهة نظره حول مركزية التجارة، وهذا لا يعني بأنه سيقنع الجميع بأن كل ما يتعلق بالتجارة حرب.

ولأن إفريقيا منطقة تنعت بالتهميش التجاري، تمثل (3,4) بالمئة فقط من التجارة الدولية لعام 2013م، فإنه من الطبيعي بالنسبة إلى المؤلف الذي يفتخر بجذوره النضالية الإفريقية، أن يكرس جزءًا كبيرًا من اهتمامه لهذه القارة، وهذا يشكل –من وجهة نطري– مظهرًا آخر من مظاهر المشاركة التي عوَّد تاندون عليها أصدقاءه جميعهم، وأنا منهم. من المؤكد أن استقبال هذا الكتاب سيكون كبيرًا، يعطي صدقه المعروف تجاه القضايا المطروحة. تاندون خطيب مفوَّه، وفي زمن اللايقين، فإن صوتًا مثل صوته ينبغي أن يُسمع.

تمهيد: نفاق الغرب المتناهي

جين زيغلر
مقرر الأمم المتحدة الخاص حول حقوق الغذاء، 2000–2008م
ومؤلف كتاب إمبراطورية العار (2005م).

يرى إدجار مورين: «أن هيمنة الغرب هي الأسوا في التاريخ الإنساني، من حيث طول مدتها وامتدادها الكوني».

في هذا الكتاب الرائع، يحلل ياش تاندون أحد الأسلحة الرئيسة التي تستخدمها القوى الغربية لاستغلال شعوب الجنوب العالمي واستعبادها، خاصة الشعوب الإفريقية، أما السلاح فهو التجارة الدولية.

بذكاء متقد، جرت تغذيته بخبرة شخصية غنية (بوصفه مفاوضًا في منظمة التجارة الدولية نيابة عن بلده، أوغندا، وبعد ذلك نيابة عن كينيا وتانزانيا، وكذلك بوصفه زعيمًا للجمعية المدنية الدولية بحكم وظيفته

مديـرًا ذا مكانـة مرموقة لمركز الجنوب في جنيف)، يبحث تاندون في نضال بلدان الجنوب المقاوم بشأن مختلف نواحي التجارة الدولية.

خذ – مثلًا – معالجة تاندون لبلدان (ACB) الستة والسبعين (إفريقيا، البحـر الكاريبـي، الباسـيفيكي)، هـذه الـدول كلهـا كانـت مسـتعمرة لدولة أوروبيـة أو دول أخرى، وكانـت تتمتع لمدة طويلة بوضع تجاري خاص، بفضل اتفاقيات لومي الأولى والثانية والثالثة واتفاقية كوتونو.

لقد شـهد عام 2007م تغيرًا وحشيًّا في السياسة الأوروبية؛ ألغى الاتحاد الأوروبـي الاتفاقيات السـابقة جميعها، وحاول فرض اتفاقيات جديدة على بلـدان أيه.سـي.بي تحت اسـم (اتفاقيـات الشـراكة الاقتصاديـة) (إيبا)؛ التـي تفرض تجارة حـرة غير مقيدة، يتم بموجبها إلغـاء إجراءات الحماية جميعها في السوق المحلية في دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي.

بالنسبة إلى هذه البلدان، يصبح الوضع خطيرًا؛ يتجاوز إجمالي الناتج القومي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (18) تريليون دولار، وفي الجانب الآخر من الطيف، خمسـون من دول مجموعة أيه.سـي.بي السـت والسبعين هـي مـن بين أشـد دول العالم فقـرًا، فضلًا عـن أن (35) بالمئة من الشـعب الإفريقـي يعـاني سـوء التغذية بصـورة خطـيرة ودائمة؛ ففي عـام 2014م، اضطرت دول إفريقيا الأربع والخمسـون إلى اسـتيراد ما قيمته (24) مليار دولار من الغذاء، وبسـبب القصور في الاسـتثمارات (في مجالا ت الأسـمدة والري والبذور... إلخ)، أصبحت القطاعات الزراعية المنتجة للغذاء في كثير من هذه البلدان في حالة دمار.

إن حرمان أي بلد عضو في مجموعة أيه.سي.بي الرسومَ الجمركية يرقى إلى تحويله إلى دولة تابعة أو منبوذة.

هذا بالإضافة إلى أن أسلوب بروكسل في التفاوض بهدف الوصول إلى أهدافها يرقى إلى الابتزاز؛ إما أن توقع أو يوقف العون الاقتصادي الذي تتلقاه، خاصة من صندوق التنمية الأوروبي.

حتى الآن، أخفقت الإستراتيجية الأوروبية، على الأقل جزئيًّا؛ لقد تمكن ياش تاندون بعبقريته التفاوضية والتحليلية، مدعومة بقدرته على الإقناع، من التصدي لهذا الضغط، وكشف ابتزاز بروكسل المريب.

كان أنطونيو جرامسكي ثائرًا مثاليًّا وفيلسوفًا مؤثرًا، أمضى السنوات العشر الأخيرة من حياته القصيرة في سجون ديكتاتورية موسوليني الفاشية؛ اعتُقل في عام 1926م، وتوفي بعد إطلاق سراحه بوقت قصير عام 1937م. في المذكرات التي كتبها في السجن، طوَّر على نحو بارع واعتمادًا على الأمثلة التاريخية العديدة نظريةَ المفكر العضوي، وهو المفكر الذي يصبح من خلال تحليلاته ورؤيته، عاملًا مساعدًا لا يستغنى عنه للحركات الاجتماعية.

يجسد ياش تاندون بصورة تامَّة الوظيفة التاريخية للمفكر العضوي، ومن دونه، ومن دون قوته في التعليل التحليلي، ومن دون حيويته وصبره في النضال، فإن المجتمع المدني الكوني سيكون في هذه الأيام أقل فاعلية...نحن مدينون له ونشعر نحوه بعميق الامتنان.

هذا الكتاب لا يشكل مخططًا للمدينة الفاضلة؛ إنه دليل للقتال، يجب أن يقرأ من قبل أولئك الملتزمين بالنضال جميعهم ضد النظام الوحشي الذي يهيمن اليوم على العالم.

01

مقدمة: لماذا هذا الكتاب؟

خلال السنوات الثلاثين الماضية، كنت منخرطًا في مفاوضات تجارية على مختلف المستويات الدولية والإقليمية والثنائية، اعتمدت في تأليف هذا الكتاب على أدبيات مكتوبة ووثائق رسمية، ولكن أيضًا على خبرتي الخاصة، حضرت أول اجتماع وزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في سنغافورة في عام 1996م، ومنذ ذلك التاريخ حضرت عمليًّا الاجتماعات الوزارية جميعها للمنظمة؛ فغالبًا ما كنت أمثل بلدي (أوغندا)، ولكن أيضًا مثلت بلدانًا أخرى (كينيا وتانزانيا). وبين عامي 2005 و2009م، كنت أحضر الاجتماعات بصفتي المدير التنفيذي لمركز الجنوب. منظمة التجارة العالمية هي آلة حرب حقيقية.

زد على ذلك أنني كنت منخرطًا بصورة مباشرة ولمدة تصل إلى ثلاثين عامًا في مفاوضات بين بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي (أيه. بي. سي.) والاتحاد الأوروبي، في غالب الأحيان بوصفي جزءًا من الوفد الأوغندي، ولكن أيضًا بوصفي ناشطًا في جمعيات مدنية.

هذا الكتاب ليس عني؛ إنه عن نظام التجارة العالمي الذي أصفه بأنه (حرب)؛ فإذا لم تتبع البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم (القواعد) كما تمليها الدول العظمى التي تسيطر فعليًّا على منظمة التجارة العالمية، فإنها تعرض نفسها –مجتمعة أو منفردة– للعقوبات. لقد تناولت إفريقيا لأهداف توضيحية في هذا الكتاب، غير أن هذا ينطبق على الأعضاء الأضعف جميعهم فيما يطلق عليه اسم (المجتمع الدولي)، بما في ذلك بريكس– البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا. دول بريكس هي –بطبيعة الحال– بلدان كبيرة، لكنه في ميدان التجارة العالمية والتكنولوجيا والملكية الفكرية والمالية الدولية، تظل ضعيفة نسبيًّا.

أما السبب الثاني لتأليف هذا الكتاب فهو التعرض لسرد الحكاية، في وقت يستمر فيه ترديد الحكاية الاستعمارية؛ إن غياب العدالة في نظام التجارة العالمي يُلمَّع بستار عقائدي، حاولت تقديم سرد حكاية بديل؛ إذا لم تكتب قصتك، فإنك تفقد حقك في الاستقلال.

والسبب الثالث لتأليف هذا الكتاب هو التبيان عن طريق البراهين الميدانية أنه في الوقت الذي تشكل فيه التجارة حربًا، فإن ذلك لا يشكل قصة أحادية الجانب؛ الدول والشعوب الأضعف تقاوم وترد الهجمات،

لا يوجد هناك سبب للانزلاق إلى الشكوك واليأس عندما يبدو المرء وقد سيطرت عليه قوى أكبر منه، هذا الكتاب يسجل طريق (الحرب).

منظمة التجارة العالمية بوصفها ميدانًا للحرب التجارية الكونية

منظمة التجارة العالمية هي أساسًا منظمة تآمرية؛ قراراتها تتخذ من قبل فئة قليلة من الأعضاء الذين يحددون بصورة انتقائية (القوى الكبرى بالإضافة إلى عدد قليل من بلدان الجنوب يُختار من قبل الشمال) من خلال ما يطلق عليه اسم (الغرف الخضراء)، ويسري مفعول هذه القرارات حتى على الذين لم يحضروا؛ فلم تكن إفريقيا حاضرة في تلك (الغرف الخضراء) في سنغافورة، ومع ذلك فإنها كانت مضطرة لقبول ما اطلق عليه (قضايا سنغافورة) التي اتُّفق عليها من وراء ظهورهم بوصف ذلك جزءًا من جدول أعمال منظمة التجارة العالمية التي –بالتأكيد– ليست منظمة ديموقراطية؛ فمنذ عام 1996م، وإفريقيا تقاتل من أجل رفع الضرر الذي تعرضت له في سنغافورة.

في عام 1997م، وفي أعقاب تجربة الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة، أجريت بعض البحوث، واكتشفت ما أثار الفزع لدي؛ أن البلدان الإفريقية جميعها وقَّعت فعليًّ اتفاقيات أوراغوي التي أنشأت منظمة التجارة العالمية من دون حتى قراءة النص، لقد أصبت بالصدمة من جراء ذلك؛ لماذا يوقعون اتفاقية تضر بمصالح إفريقيا من دون حتى

قراءتها؟ لماذا لم تُخضع الحكومات الإفريقية الاتفاقيةَ لتحليل صارم؟ واكتشفت أيضًا أنَّ أيًّا من هذه الحكومات لم تعرض الاتفاقية على برلماناتها الوطنية؛ لاستقصائها ديموقراطيًّا، ولم لا؟ هل حدث هذا سهوًا؟ أو هل أن هذا المسلك كان نتاج التاريخ أو العوامل النفسية؟

أنا لست محلِّلًا نفسيًّا، غير أن تجربة إفريقيا مع منظمة التجارة العالمية تذكرني بالتحليل اللامع للطبيب النفسي والفيلسوف المارتينيكي- الجزائري- الفرنسي؛ فرانز فانون، في كتابه المعنون الجلد الأسود، الأقنعة البيضاء (1952, Black Skin, White Masks)، طبَّق نظرية التحليل النفسي لتفسير مشاعر (التبعية والنقص) الذي يكابده الأشخاص السود في عالم البيض؛ حتى بعد الاستقلال، لا يزال من الصعب على (التابعين) السود التخلص من الشعور بالنقص الذي هو نتاج ضروري للعملية الاستعمارية، يقول فانون إن هذه كانت بالضبط القضية بالنسبة إلى المتعلمين السود الذين يريدون أن يقبلهم مستشاروهم من البيض: «الشخص الأسود يستعبد لشعوره بالنقص، الرجل الأبيض يستعبد لشعوره بالفوقية، وكلاهما يتصرف تبعًا لتوجهه العصابي».

يبدو من المثير للدهشة أنه بالرغم من عقود الكفاح من أجل الاستقلال، فإن معظم القادة الأفارقة مازالت لديهم ثقة لا تصدق في مستشاريهم الأوروربيين، وهذا يكشف عن افتراض ضمني أنه بعد أن انتهت الحروب ضد الاستعمار، ربما يجري الوثوق بالأوروبيين لرعاية المصالح الإفريقية، بالطبع هذا ليس هو السبب الوحيد لإقدامهم على توقيع اتفاقيات كتلك التي أنشأت منظمة التجارة العالمية؛ هنالك الإغراءات (مساعدات التنمية) والتهديد بفرض العقوبات، وتوجد أيضًا العقيدة الواسعة الانتشار، خاصة

بعد ظهور نظرية التحرر الاقتصادي الجديدة والخاصة بحرية التجارة ورفع القيود التي تفرضها الدولة في المجال الاقتصادي، وتقضي هذه النظرية بأنه إذا ما تركت الأمور لعوامل السوق، فستوزَّع موارد العالم بصورة فاعلة ومنتجة على أساس الخصائص التنافسية المقارنة، لكنني توصلت إلى نتيجة مفادها أن أسباب ثقة إفريقيا بأوروبا– فوق ذلك كله– تكمن في الاعتقاد الساذج بأن الأسياد الاستعماريين السابقين قد أدركوا أخطاءهم وذنوبهم السابقة، ويمكن الآن الوثوق بهم للتعامل مع إفريقيا في الشأن التجاري على نحو عادل ومنصف؛ هذا أكثر ما حيرني!

ولذلك، وبعد تجربة منظمة التجارة العالمية في سنغافورة، أنشأت في عام 1997م منظمة أسميتها معهد جنوب وشرق إفريقيا للمعلومات والمفاوضات (سيتيني SEATINI)، لهذه المنظمة هدف بسيط ومباشر: وهو المساعدة في بناء مقدرة إفريقيا على إجراء مفاوضات بخصوص الاتفاقيات التجارية؛ المساعدة على تطوير الثقة بالنفس لدى المفاوضين التجاريين الأفارقة، بحيث تكون لديهم المقدرة على مواجهة أسيادهم الاستعماريين السابقين، لقد أكملت (سيتيني) الآن قرابة عقدين من عمرها، وأنا مازلت رئيسًا لها، ولدى المنظمة مكاتب في كامبالا، ونيروبي، وهاراري و(لمدة قصيرة من الزمن) جوهانسبيرغ. أما إدارتها فهي إلى حد كبير من خلال تفاني بعض خبراء التجارة من كينيا وأوغندا وزيمبابوي، مع (دعم تضامني) من بعض المنظمات غير الحكومية الأوروبية.

في التسعينيات من القرن العشرين وأوائل هذا القرن، اعتادت منظمة التجارة العالمية على تنظيم (ورش) تدريبية للمفاوضين من إفريقيا (ودول العالم الثالث الأخرى)؛ ليتعلموا (قوانين اللعبة) التي تمارسها المنظمة،

في عام 2004م، تلقيت دعوة من منظمة التجارة العالمية لأحاضر في إحدى الجلسات التدريبية في ستوكهولم، فانتقدت بشدة في العرض الذي تقدمت به المنظمةَ داعمًا قولي بالحقائق والحجج، فصدم المشاركون كثيرًا لوجهة النظر التي تقدمت بها عن المنظمة، والتي كانت تختلف عما كانوا يحصلون عليه من مسؤولي المنظمة والمحاضرين الآخرين، ولمدة ثلاثة أيام، كان العديد من المشاركين يتجمعون حولي في الأمسيات لمزيد من البحث، وعندما غادرت ستوكهولم، نجحت في تغيير وجهات نظر العديد من المشاركين؛ لقد اعترفوا على الأقل بوجود وجهة نظر أخرى عن منظمة التجارة العالمية؛ بدؤوا بالمفاضلة بين الحقائق على الأرض (وهو ما عرضته لهم) وبين إيديولوجية السوق الحرة (وهو ما عرضه لهم مسؤولو المنظمة).

في يناير عام 2005م، عُيِّنت مديرًا تنفيذيًّا لمركز الجنوب، وهو هيئة بحثية دولية تضم نخبة من المفكرين بتوجهات سياسية، أُسِّست في عام 1995م من قبل قادة بلدان الجنوب، يتَّخذ المركز من جنيف مقرًّا له، وكان يوليوس نايريري أول رئيس له، يركز كل من مركز الجنوب ومعهد سيتيني على قضايا تتصل بالمفاوضات التجارية، بما في ذلك المفاوضات متعددة الأطراف (كما هو الحال في منظمة التجارة العالمية) والمفاوضات الإقليمية والثنائية (كما هو الحال- على سبيل المثال- في المفاوضات بين إفريقيا وأوروبا، بالإضافة إلى أنهما يبحثان في قضايا أخرى متعددة تتعلق بالتجارة؛ مثل الملكية الفكرية، والصحة، والأمن الغذائي، والسلع، والسيطرة على الموارد الطبيعية، والتغير المناخي، والعدالة الضريبية، وقضايا عديدة أخرى. لقد تمكنت البلدان القوية من إدخال أنواع القضايا جميعها في النطاق التجاري، بمجرد إضافة عبارة (متعلقة بالتجارة)، هذه

هي الكيفية التي أُضيفت بها القضايا الأربعة في سنغافورة، وهي الاستثمار، والمنافسة، والمشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة (أضيفت بصورة غير مشروعة) إلى جدول أعمال المنظمة.

وفي الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون، المكسيك، في سبتمبر عام 2003م، اتخذت الدول النامية، بقيادة البرازيل والهند، موقفًا ضد محاولات الغرب الدفع بنص أُعِدَّ سلفًا حول الزراعة، والذي وافقت عليه الدول الغربية فيما بينها. تجمع المئات من الناشيطين من المنظمات غير الحكومية، من الشمال والجنوب، تضامنًا مع بلدان الجنوب؛ للاحتجاج على الظلم الذي ينطوي عليه نظام منظمة التجارة العالمية، كنت هناك بوصفي عضوًا غير رسمي في الوفد الكيني بطلب من وزير التجارة والصناعة الكيني؛ موخيزا كيتويي (حاليًّا المدير العام لمنظمة الأنكتاد)، وكان أيضًا الإفريقي الوحيد الذي سمح له بالمشاركة في مفاوضات (الغرف الخضراء)؛ كان جديدًا على اللعبة، غير أنه لعب أوراقه جيدًا، وتمكن من إخراج ثلاث من (قضايا سنغافورة) الأربع من جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، أما القضية الوحيدة التي بقيت في الجدول فهي (تسهيل التجارة)، وبالرغم من الضغط الكبير الذي مارسته البلدان الغربية وبيروقراطية منظمة التجارة العالمية –بقيادة المدير العام حينئذ؛ باسكال لامي– فقد انهار المؤتمر؛ رقص ناشطو المنظمات غير الحكومية في مقر المؤتمر وفي شوارع كانكون؛ وذلك للاحتفال بالنصر الذي حققته الدول النامية ضد محاولات الاستقواء عليهم من قبل القوى الكبرى، وأصيبت الدول (القوية والقادرة) وباسكال لامي بخيبة أمل جراء هذه الهزيمة

المهينة؛ لم يكن القصد توجيه إساءة شخصية إلى لامي، وفي اعتقادي كان منظمًا وأيديولوجيًّا لامعًا للمنظمة.

حرب التجارة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا في ظل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

تجربة منظمة التجارة العالمية ليست فريدة؛ أوروبا تنخرط في مفاوضات تجارية مع إفريقيا، وهذا أيضًا بحد ذاته عمل من أعمال الحرب، لدي معلومات وخبرة شخصية (لمدة ثلاثين سنة حتى الآن) عن الطريقة التي استخدمها الاتحاد الأوروبي في فرض (اتفاقيات الشراكة الاقتصادية) على بلدان إفريقيا ودول الكاريبي والباسيفيك. إن الحكومات الإفريقية، التي أُضعفت بسبب اعتمادها على ما يسمى بمساعدات التنمية، غالبًا ما تكون مستعدة لتوقيع هذه الاتفاقيات غير المتوازنة وغير المنصفة تمامًا، ومرد استعدادها لذلك قد يكون مركب النقص –وهو الوضع النفسي الذي يجبر (النخبة المستعمرة) على طلب الموافقة من المستشارين الأوروبيين– الذي شخَّصه فانون على أنه منتج مصاحب للعملية الاستعمارية، ولكن في الوقت الذي تستسلم فيه الحكومات الإفريقية إلى أوروبا، فإن مواطني إفريقيا العاديين يردون الهجمات. في عام 2007م– على سبيل المثال– رفع منتدى صغار المزارعين الكينيين دعوى ضد حكومتهم، مجادلين بأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية تعرض معيشة ملايين المزارعين في كينيا وشرق إفريقيا للخطر، وفي 30 أكتوبر عام 2013م، حكمت المحكمة العليا الكينية لصالح

منتدى صغار المزارعين الكينيين، وطلبت المحكمة من الحكومة الكينية تأسيس آلية لإشراك أصحاب المصلحة (بما في ذلك صغار المزارعين) في المفاوضات الجارية بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وتشجيع النقاش العام حول هذه المسألة. سأقول المزيد بهذا الشأن في الفصل الثالث.

منظور الوقت الأطول

أنا بحاجة إلى شرح كلمة (حرب) في هذا السياق، وتقديم تحليل متوازن ودقيق لأطروحتي الأساسية في أن (التجارة حرب)، هي ليست حربًا بالمعنى العادي للتعبير –أي حرب بالقنابل والطائرات من دون طيار– ولكنني أعني أن التجارة في الحقبة الرأسمالية– الاستعمارية تقتل من الناس، كما تقتل أسلحة الدمار الشامل والقنابل؛ التجارة تقتل الناس؛ تودي بهم إلى الفقر، تخلق ثراءً في ناحية وفقرًا في ناحية أخرى، تجعل مؤسسات الغذاء القوية ثرية على حساب تهميش الفلاحين الفقراء الذين يصبحون بعد ذلك لاجئين اقتصاديين في أوطانهم، أو –إذا كانوا قادرين جسميًّا– يحاولون مغادرة بلدانهم للبحث عن عمل في بلاد الغرب الغنية، عبر البحر الأبيض المتوسط من إفريقيا إلى أوروبا، وعبر الحدود المكسيكية الأمريكية، وعبر البحار من جنوب آسيا إلى أستراليا.

بطبيعة الحال، التجارة مهمة لرفاه بني البشر، نحن نصنع الأشياء؛ ننتج الغذاء؛ نقدم الخدمات مثل الأعمال المصرفية، والصحة، والتعليم،... إلخ، ونحتاج إلى بيع ما ننتج. كان الناس يتاجرون منذ القدم، ولا يفترض

بأن تشكل التجارة حربًا، ويمكن أن تشكل وسيلة للتنمية السلمية للناس كلهم في هذا العالم؛ يمكنها ذلك، وكانت كذلك في القرون السابقة، ولكنها في أيامنا هذه ليست كذلك؛ لقد أصبحت التجارة سلاحًا للحرب بين دول الغرب الغنية وبقية العالم.

تجارة العبيد واستعمار الهند

عندما أقول (أيامنا هذه) أعني منذ بداية استعمار الغرب لمناطق في الجنوب، فخلال الخمس مئة سنة الماضية، تحولت التجارة إلى سلسلة من الحروب ضد شعوب الجنوب، من تجارة العبيد إلى تجارة السلع، إلى قصة حرب لا هوادة فيها تشنها البلدان الصناعية ضد البلدان التي كانت تزودها بالعبيد منذ خمس مئة سنة، وأخذت تمدها أخيرًا بالسلع، ففي أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، قادت التجارة البريطانية مع الهند إلى استعمار الإنجليز للهند؛ بدأت شركة الهند الشرقية –رخصت بوصفها شركة من التجار في لندن للقيام بأعمال تجارية مع جرز الهند الشرقية– بالتجارة بالسلع؛ مثل القطن والحرير والأصباغ والملح والشاي والأفيون، وبمرور الوقت وعن طريق القيام بلعبة (فرق تسد) بذكاء، شكّلت الشركة الإدارة الخاصة بها وقواتها المسلحة للسيطرة على الهند، قام المواطنون بثورة في عام 1857م التي وصفها البريطانيون بأنها (عصيان)؛ ثم سحقوها بوحشية، وفي عام 1858م، باشر التاج البريطاني السيطرة المباشرة على بلاد شاسعة تبلغ مساحتها (13,5) ضعفًا من مساحة إنجلترا تقريبًا.

الصين وحروب الأفيون

بحلول ذلك الوقت، كان الإنجليز قد احتكروا إنتاج الأفيون وتجارته في الهند، ومنذ منتصف القرن السابع عشر، كانت إنجلترا (مع عدد من الدول الأوروبية الأخرى) تمارس التجارة مع الصين التي كانت مكتفية ذاتيًّا تقريبًا، ولا يوجد لديها أي دافع خاص للتجارة مع أوروبا، غير أن الأخيرة كانت بحاجة إلى الشاي والحرير والبورسلان... إلخ من الصين التي اشترطت دفع الثمن بالفضة، ولم يكن لدى بريطانيا ما يكفي من الفضة لتمويل هذه التجارة؛ ولذلك أرغمت الصين في القرن الثامن عشر على قبول الأفيون المنتج في الهند بدلًا من الفضة. لم يكن الصينيون مهتمين بالأفيون، الأمر الذي أدى إلى ما يدعى (حروب الأفيون) التي عرفت أيضًا بالحروب الأنجلو-صينية، ودارت رحاها بين عامي (1836 و1860م)، وانتهت بالاستعمار الأوروبي لمدن الصين الساحلية بموجب معاهدات غير متكافئة فُرضت على الصين.

إفريقيا بعد تقسيم 1884-1885م في برلين

في عام 1884م، اجتمعت الدول الأوروبية في برلين تحت رئاسة أوتو فون بسمارك لتقسيم إفريقيا بينها، وتلت ذلك حروب بدم بارد ضد الشعوب الإفريقية؛ من أجل قهرهم وتحويلهم إلى مستعمرات للسلع، وبعد ذلك دخلوا في حربين فيما بينهم (1914-1918م و1939-1945م)، حيث انضمت إليهم دولتان استعماريتان أخريان؛ اليابان والولايات المتحدة،

بهدف– على الأقل جزئيًّا– إعادة تقسيم العالم المهزوم تبعًا لميزان القوة المتغير داخل المعسكر الاستعماري.

تستمر هذه الحروب في هذه الأيام على مستويين؛ على مستوى الحرب الجماعية التي تشنها الدول المهيمنة ضد الدول الأضعف، وعلى مستوى المنافسات بين الدول الاستعمارية نفسها.

لقد اختصرت قصة استثنائية، لقد عملت– ومازلت– على قضايا تجارية دولية، إذ إنني أريد أن تستفيد إفريقيا وشعوب الجنوب من عملها ومهاراتها؛ لقد انتقلت من كوني (أكاديميًّا صرفًا) إلى ممارسة عمل (الناشط الأكاديمي) المنخرط في قضايا تجارية، ومنذ أن غادرت مركز الجنوب في عام 2009م، تلقيت دعوات لحضور عشرات الاجتماعات التي تتعلق بالمفاوضات التجارية متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية في أنحاء العالم جميعها، بما في ذلك اجتماعات عقدت في بلدان عدة في الجنوب، وفي الشمال أيضًا.

الوجه الآخر للعملة

الغرب والبقية

أريد في هذا الكتاب أن أطلعكم على آخر تطورات القضايا التجارية، سأريكم أن القوى الغربية ماتزال حتى هذا اليوم تستخدم التجارة بوصفها

سلاحًا لإثراء نفسها على حساب بقية العالم، وبالفعل لقد أصبحت حربًا عامة تدور بين البلدان جميعها المنخرطة في التجارة. أريد أن أوضح لكم أن تاريخ التجارة، خاصة منذ مولد الرأسمالية، قد كتب بالدم والعنف؛ تقول النظرية الاقتصادية السائدة حاليًّا إن التجارة تمثل محرك النمو؛ أي إنه من المفيد للدول أن تنخرط في التجارة. والحقيقة أنه خلال القرون الخمسة الماضية، نمت بعض البلدان على حساب البلدان الأخرى، فضلًا عن أن النمو لا يُترجَم إلى تنمية للشعوب جميعها، حتى في الدول التي تستغل البلدان الأخرى؛ التنمية هي للأغنياء والفتات للباقي، وتبعًا لذلك، فإنه من الواضح أن النظرية التي تقول بأنه من المفيد للبلدان أن تنخرط في التجارة هي نظرية زائفة.

شلل منظمة التجارة العالمية

بالرغم من ذلك –وهذا هو الوجه الآخر للعملة– لم يكن الأمر نصرًا كاملًا للدول القوية وهزيمة للدول الضعيفة، فنتيجة الحرب ليست دائمًا في صالح طرف من الأطراف؛ على مدى التاريخ الطويل، كان باستطاعة الشعوب والأمم الأضعف أن تتوحد، وهي تتوحد بالفعل، وتنتصر لنفسها، وتفرز الدول القوية تناقضات داخل بلدانها وبينها وبين بعض، ما يعطي الفرصة لاحتمال أن تبني البلدان الأضعف تحالفات يتم من خلالها هزيمة مستعمريها السابقين، وهذا يحدث أيضًا –إلى حد ما– في الميدان التجاري.

بعد انشائها بقرابة عشرين سنة، تبدو منظمة التجارة العالمية في حالة تقترب من الجمود، وكما ذكرت آنفًا، العديد من المؤتمرات الوزارية

للمنظمة –بما في ذلك مؤتمر سياتل في عام 1999م ومؤتمر كانكون في عام 2003م– انهارت تحت وطأة المعارضة من بلدان الجنوب وأنشطة التضامن معها من قبل الشعوب والمنظمات غير الحكومية في الشمال، غير أنه يبقى صراعًا غير متكافئ.

في الاجتماع الوزاري الذي عقد في بالي عام 2013م، تمكنت الدول القوية والقادرة من إنقاذ بعض قضاياها باستخدام إستراتيجية (العصا والجزرة)، وبسبب ضعفها المستمر (بصورة أساسية نتيجة لاعتمادها على العون الخارجي)، أخفقت الحكومات الإفريقية في رفع قضية (تسهيل التجارة) من جدول الأعمال (سأتناول هذه القضايا في الفصل الثاني)، علاوة على أنها حقَّقت تقدمًا ضئيلًا بشأن قضية (التنمية) التي قاتلت بشراسة في الدوحة عام 2001م؛ لإدراجها على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، من ناحية أخرى أظهرت الهند مقاومة عنيدة ضد البنود التي كانت تهدد برنامجها الخاص بدعم إنتاج الحبوب، مرة أخرى يجب ألَّا يعود الفضل في ذلك إلى الحكومة الهندية، بل المجد في ذلك يجب أن يعزى إلى الشعب الهندي؛ إذ إنَّ الأمن الغذائي مسألة ساخنة في الانتخابات العامة الهندية. وفي الأحوال كلها، تمكنت الهند في بالي من الحصول على (بند سلام) مؤقت، من شأنه حماية برنامجها الخاص بدعم الإنتاج الغذائي ضد أي إجراءات قانونية قد تتخذها المنظمة ولمدة أربع سنوات تقريبًا.

الاتحاد الأوروبي يواجه التحدي من مجموعة شرق إفريقيا

في الحالة الإفريقية، كانت المفوضية الأوروبية تستخدم الوسائل كلها التي بحوزتها لإجبار القارة على التوقيع على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وكما ذكرت آنفًا، كانت الحكومات الإفريقية في الغالب راغبة في التوقيع على هذه الاتفاقيات، غير أن الشعوب تقاوم؛ ففي شهر يونيو عام 2010م، حاولت المفوضية الأوروبية إجبار بلدان مجموعة شرق افريقيا (الذي يضم كينيا، أوغندا، تانزانيا، رواندا، بوروندي) على التوقيع على هذه الاتفاقيات، لقد أدخلت إلى هذه المعاهدات عددًا من المسائل التي خسرها الاتحاد الأوروبي في نطاق منظمة التجارة العالمية؛ مثل (قضايا سنغافورة)؛ فتحت بندًا غامضًا يدعى (بند اللقاء)، تمكن الاتحاد الأوروبي من إدراج هذه القضايا في مسودة الاتفاقية، وكانت أيضًا بنود عدة في المسودة الأوروبية تضر باقتصاديات دول مجموعة شرق إفريقيا؛ توقع الاتحاد الأوروبي أن توقِّع حكومات مجموعة شرق إفريقيا مسودة الاتفاقية في أثناء اجتماع عقد في دار السلام، وفي 5 يونيو عام 2010م، طرت إلى دار السلام، فأقنعت أنا ورئيسُ تانزانيا السابق؛بنجامين مكابا، الرئيسَ التانزاني آنئذٍ كيكويتي بأن المسودة المقترحة من قبل مجموعة شرق إفريقيا يجب ألَّا توقع.

كان معهد سيتيني يعمل مع الجمعية التشريعية الإفريقية الشرقية لسنوات عدة، حيث كان ينصح الجمعية بخصوص الخطر الذي ينطوي عليه التوقيع على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، كانت الجمعية التشريعية وسيتيني تواجهان تحديًا رئيسًا؛ كانت المفوضية الأوروبية قد كبَّلت أيدي المفاوضين التجاريين من دول شرق إفريقيا (الذين يسمون الخبراء)، وأجبرتهم على توقيع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. في يوم 7 يونيو، طار

المفوض التجاري للاتحاد الأوروبي؛ كارل دي جوشت، إلى دار السلام ومعه فريقه، وهو يتوقع على نحو يرقى إلى اليقين أن يجري التوقيع على مسودة المفوضية الأوروبية، كانت دار السلام بمثابة ميدان قتال لمدة ثلاثة أيام؛ كانت هيئات المجتمع المدني في إفريقيا الشرقية، بما فيها سيتيني، منخرطة في حرب عصابات حقيقية مع فريق الاتحاد الأوروبي، يدعمها النواب المنتخبون في الجمعية التشريعية الإفريقية الشرقية. قبل أربعة أيام من مجيء دي جوشت؛ أي يوم 3 يونيو، تبنت الجمعية التشريعية قرارًا يعبِّر- بين أشياء أخرى- عن القلق من أنه إذا لم تُحلَّ المسائل المعلقة، فإن «هيكل اتفاقية الشراكة الاقتصادية سيلزم دول المجتمع الإفريقي الشرقي بشروط تجارية سيئة». وبحلول الوقت الذي وصل فيه دي جوشت، كانت المفوضية الأوروبية قد خسرت المفاوضات. تنبه الوزراء إلى قرار الجمعية التشريعية، وطلبوا إلى مجلس الوزراء «تأخير التوقيع... حتى تُحلَّ المسائل الجدلية جميعها». لم تُوقَّع الاتفاقية.

قبل شهر من ذلك؛ في 13 مايو، 2013م، بعث معهد سيتيني -بالإضافة إلى اثنتين وعشرين منظمة مجتمع مدني أخرى- بمناشدة مكتوبة إلى الجمعية التشريعية، تحذرها من اتفاقية الشراكة التجارية الاستثمارية (تيبا) بين الولايات المتحدة ودول المجتمع الإفريقي الشرقي، والتي كانت الولايات المتحدة تدفع بالحكومات الإفريقية الشرقية لتوقيعها منذ أكتوبر عام 2012م. (تيبا) تشبه اتفاقية الشراكة التجارية الاستثمارية عبر الأطلسي (تي.تي.آي.بي.) التي كانت الولايات المتحدة تدفع بالحكومات الأوروبية لتوقيعها؛ لقد أثارت هذه الاتفاقية أصوات معارضة قوية من قبل منظمات المجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي.

لقد أعطيت آنفًا مثالًا عن الكيفية التي نجح من خلالها منتدى صغار المزارعين الكينيين في إقناع المحكمة العليا في كينيا بوقف الحكومة عن المضي قدمًا في اتفاقية الشراكة الاقتصادية من دون نقاش مفتوح، والمشاركة الكاملة من قبل ذوي المصالح جميعهم.

بطبيعة الحال كان هذا الوضع في عام 2014م. سأتناول بعض التطورات التي حصلت لاحقًا في الفصل الثالث.

الشعوب محركة ومغيِّرة للتاريخ

هنالك شيء مؤكد: التاريخ لا يتحرك على الدوام تبعًا لرغبات الأفراد ذوي الامتيازات الذين هم في السلطة؛ ليسوا هم دائمًا، وليسوا هم فقط، من (يحرك التاريخ ويهزُّه)؛ ولهذا السبب فإن الديموقراطية؛ إرادة الشعب، تحظى بهذه الأهمية، الديموقراطية– بطبيعة الحال– هي عملية، وهي عمل في تقدم، وحتى في الدول الأكثر تقدمًا، تكون إرادة الشعب في معظم الأحيان أسيرة لمقتضيات السياسة الانتخابية وتلاعب (المصالح الخاصة) كما تدعى في الولايات المتحدة، ببساطة لا توجد هنالك (ديموقراطية كاملة) أو (نموذج ديموقراطي).، أي ادعاءات من هذا القبيل هي ضرب من الخداع الواضح؛ الشعب حقيقة مهمة، وعندما تسنح الفرصة للناس فهم ينزلون إلى الشارع، يوقعون العرائض، ينظمون الاجتماعات الجماهيرية، يذهبون إلى السجن ويجندون وسائل الإعلام، والنشطاء أيضًا بدورهم يوقعون العرائض؛ يكتبون الأوراق التحليلية التي توضح النواحي الفنية التي تنطوي عليها اللغة التجارية بما يمكن الناس العاديين وأجهزة الإعلام من فهم

الأمـور، يجتمعون بالوزراء وينظمـون لقاءات العصف الذهني والاجتماعات الإسـتراتيجية، وإذا ما سـاءت الأمور بصورة حقيقية، فإن الشعب يلجأ إلى الكفـاح المسـلح، كمـا كانت الحـال بالنسـبة إلى أجـزاء عديدة مـن إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إبان النضال ضد العهود الاستعمارية.

الحرب والسلام

هذا ما سـيتناوله هذا الكتاب؛ إنه عن الحرب، عن السـلام، لقد بحثت هذه الأمور من منصة التجارة، خيارات صارمة تواجه أولئك الذين يخوضون الحـروب التجاريـة؛ لأن نتائج النصر أو الهزيمة هي- أو قد تكون- كارثية، على أن سـرد حكاية بسـيطة يشـكل هدفًا غير كافٍ؛ ولذلك فإن هدف هذا الكتـاب هـو أعمق من مجـرد المحاججة بـأن التجارة حرب؛ هنالـك قضايا أخلاقيـة تقـوم عليهـا التجـارة، كما هي الحـال بالنسـبة إلى صـور الحرب الأخـرى؛ يتحـدث النـاس- على سـبيل المثال- عـن (التجـارة المنصفة) أو (تمهيد ميدان اللعب) أو إتاحة الصفقات التجارية (الخاصة والتفضيلية) للبلدان الأضعف في الجنوب، وهذه ليست فقط النزوات الشاذة التي تصدر عـن (فاعلي الخير من المنظمات غـير الحكومية)، حتى وإن تمَّ تجاهل هذه المشاعر وتمييعها في خضم قساوة الحروب التجارية، كما سنرى في الكتاب.

مـا يحكـم الكتـاب، بالإضافـة إلى ذلـك، الرغبـة في إبقـاء روح التفاؤل الثـوري متقـدة، وعـدم الانزلاق إلى التشـكك واليأس عندما يبـدو أن المرء قـد سـيطرت عليـه القوى الأكـبر، في الفصـل الأخير أبحث في إسـتراتيجية

وأساليب ما أجرؤ على تسميته (حرب العصابات ضد السلام الاستعماري)؛ إذا أردت السلام فعليك التحضير للحرب، أنا أتبنى الرأي القائل بأن أساليب اللاعنف في حل الصراعات التي تدور حول التجارة هي أقل إثارة للانقسامات، وأكثر فاعلية وأقوى على الصمود. أتفلسف قليلًا، بالرغم من أني لست فيلسوفًا؛ أتحدث عن (فلسفة التناقضات)، غير أنني يجب أن أتوقف هنا؛ لا تستطيع الكشف عن كل شيء في مقدمة قصيرة.